عبدالله غانم: لايوجد معوقات أمام الاستثمار الخليجي

◃قال الأستاذ عبدالله أحمد غانم عضو اللجنة العامة بالمؤتمر الشعبي العام رئيس الدائرة السياسية: إن عهد التشطير الذي عانى منه اليمن كان عائقاً رئيسياً في وجه الاستثمار الخليجي.

عبدالكريم المدي

مؤكداً أن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة مكنت اليمن من أن يكون واحداً وقوياً وعليه أن يواجه استحقاقات ما بعد الوحدة بطريقة حاسمة وخلاقة تجاه الاندماج الكامل مع أشقائه في دول الجزيرة والخليج.

وقال في ندوة العلاقات اليمنية الخليجية التي نظمها اتحاد الأدباء ومنظمة «اليمن أولاً» بمحافظة عدن: بدون شك فإن مصيرنا- بإذن الله- لن يكون الا واحداً، هذه الحواجز التي بيننا لم تخلقها شعوب هذه المنطقة وإنما فرضت عليها فرضاً، كما فرضت العزلة على كل الشعوب العربية في مشرق الوطن العربي ومغربه، وهذه هي من بقايا السيطرة الاجنبية على مقدراتنا وعلى بلداننا ولكن لا يجوز لنا بعد سنوات طويلة من التحرر من السيطرة الاجنبية ان نلقي بالتبعات على تلك السيطرة دون أن نحمل أنفسنا التبعات التي تعد نتيجة لأفعالنا.

وأضاف: ما يحدث من افتراق اليوم هو نتيجة أفعالنا نحن وليس نتيجة من كان يحكمنا بالقوة.. لهذا أجد نفسي مقتحماً لآفاق العلاقة اليمنية الخليجية على شتى المستويات .. علاقات اقتصادية، علاقة ثقافية، اجتماعية، وليس بالضرورة أن تكون العلاقات السياسية هي مقدمة لكل تلك العلاقات ولكن العلاقات السياسية تمهد التمهيد اللازم لنمو العلاقات الاقتصادية ونمو الثقافة المشتركة والعلاقات الاجتماعية المشتركة.

وقال: اليمن بلد واعد من الناحية الاقتصادية وبلد تقريباً بكر من وجهة نظر الاستثمار العربي والأجنبي، وأشقاؤنا في دول الخليج لديهم القدرة المالية الكبيرة، ونشكر الله على ذلك، على أن يستثمروا استثماراً مجدياً في اليمن، قبل أن يستثمروا في غيرها بحكم الجيرة أولاً.. الجيرة تكون طيبة وتكون ممتازة حين تلحقها الشراكة الاقتصادية، ونحن في اليمن لا نخفي عيوبنا لدينا بعض العيوب التي ربما لا تشجع بالقدر الكافي من يريد أن يستثمر ولكننا نطالب أشقاءنا الخليجيين أن لا يتصرفوا كمستثمرين ويلاقون كل شيء جاهز.. عليهم أن يتحملوا معنا بعض المعاناة، إذا كنا نفكر كأشقاء، وعلينا نحن أن نطوّر أوضاعنا وأن نقوي أجهزة الدولة اليمنية الحديثة ونجعلها طبعة لاستقبال الاستثمار، وأن نمنع تلك التداخلات أو التدخلات ذات الطابع الشخصي أو الفئوي أو القبلي الذي يعيق- أحياناً- الاستثمار.

وبهذه الشراكة شراكة شعب اليمن مع شعوب الخليج العربي الشقيقة نستطيع فعلاً أن نساعد بعضنا البعض وأن نقوي بعضنا البعض ولا مصلحة لأحدنا في الابتعاد عن الآخر، ربما كانت ظروف تشطير اليمن الى شطرين شمالي وجنوبي وانتهاز كل شطر سياسة مغايرة لسياسة الشطر الآخر، ربما كانت هي العائق الرئيس والكبير في وجه الاستثمار الخليجي في اليمن.. وربما كانت هي مؤشر عدم الاستقرار الدائم الذي عاشته بلادنا..

مؤكداً بأن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة قد مكنت اليمن - كما قال - الى أن يكون واحداً أولاً وقوياً ثانياً، وعليه أن يواجه استحقاقات ما بعد الوحدة بطريقة حاسمة وخلاقة تجاه الاندماج الكامل مع اشقائه في دول الجزيرة والخليج.

وقال: نحن لا نستعجل هذا الاندماج الكامل.. نقدّر أنه لابد من التدرج في هذا الاندماج الكامل، ولكن لابد من اتخاذ خطوات ملموسة وكبيرة وليس مجرد الانتظار والتغني أن اليمن قد أصبحت عضواً مراقباً أو شكلياً بعدد محدود من مؤسسات مجلس التعاون الخليجي.

من حقنا أن نطالب بالاندماج الكامل ومن حق أشقائنا في الخليج أن يتريثوا في هذا الاندماج الكامل.. ولكن إذا كان هذا على المستوى السياسي، فلا يوجد مبرر لعدم الاندماج على المستوى الاقتصادي، ولا يوجد مبرر على عدم الاندماج على المستوى الثقافي ولا يوجد مبرر لعدم الاندماج على المستوى الاجتماعي، فإذا كان الشباب قد حققوا هذا الاندماج، فلماذا لا نلحق بشبابنا؟.

وأضاف: أنا أطرح هذه التساؤلات.. أطرح هذه القضايا وهي عبارة عن رؤوس أقلام، تستحق- من وجهة نظري الشخصية- الاهتمام والمناقشة بحيث إننا نخرج من حلقة النقاش هذه بجملة من الاستخلاصات التي سوف تساعد- بدون شك- شعوبنا وحكامنا وهيئاتنا ومراكز اتخاذ القرار في اليمن وفي دول مجلس التعاون الخليجي على اتخاذ القرارات المناسبة.□

تقرير يحذّر من تجاهل الزيادة السكانية

61 مليون نسمة سكان اليمن عام 2035م

■ حذرت دراسة حديثة من الخصوبة المرتفعة للمرأة اليمنية والبالغة «٦,٠٪» والتي تعد تحدياً رئيسياً لليمن أمام ضآلة مواردها الاقتصادية.

وتوقعت ارتفاع سكان اليمن الى ٦١ مليون نسمة بنهاية العام ٢٠٣٥م في حال استمرار معدل الخصوبة الحالي أي عند انجاب ٦ مواليد بالمتوسط للمرأة.

كتب/بليغ الحطابي

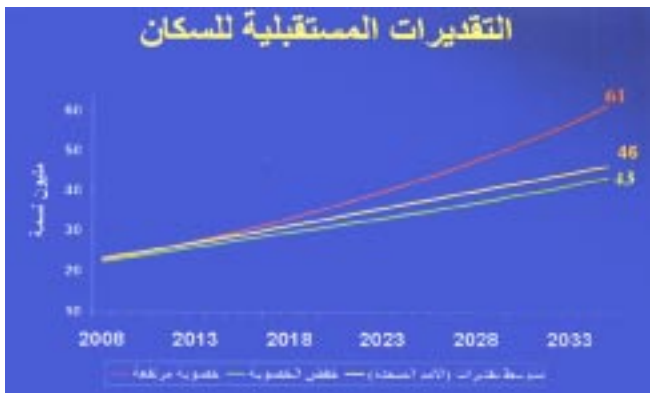

انخفاض يسير ببطء وضعف في الوعي الصحي للأسر

وأوضحت الدراسة (السكان والتنمية في اليمن وتحديات المستقبل) والتي اعدها المجلس الوطني للسكان وحصلت «الميثاق» على نسخة منها أن اليمن يواجه تحديات جمة فضلاً عن ارتفاع نسبةالخصوبة الأمر الذي سيضع اليمن أمام مخاطر لا حدود لها.

واقترحت الدراسة افتراضيات ثلاث تم وضعها من قبل مجلس السكان مع منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الهادفة الى تخفيض نسبة الخصوبة والوصول الى الأهداف التي تضمنتها الاستراتيجية التنموية الخمسية للتخفيف من الفقر وهي تخفيض عدد المواليد لضمانة معيشية كريمة وازدهار وتطور تنموي ومجتمعي.

مشيرة إلى أنه في حال تطبيق البديل «المتوسط» وهي الافتراضية الثانية من السياسة، التي تمضي فيها بلادنا للتخفيف من المشكلة السكانية، فإن معدل الخصوبة سينخفض الى ٣,٣٪ بحيث يستمر ذلك الانخفاض ليصل الى ٢,١٪ مولود أي ٢ مواليد لكل امرأة عام ٢٠٣٥م وبما يحقق أهداف السياسة الوطنية للسكان وطموح الاستراتيجية الوطنية.

مقارنة

وتبين الدراسة أن معدل وفيات الرضع في بلادنا من المعدلات العالية جداً حيث بلغ «٦٩,٢» حالة وفاة لكل ألف مولود..بينما يبلغ وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات حوالي ٩٥ حالة لكل ألف مولود..

وبينت أن هناك نقصاً في الوعي وعدم فهم لدى الأزواج وخاصة الشباب وضعف الاهتمام بالصحة الانجابية بما في ذلك النساء اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة والتي لا تتعدى ٢٣٪ من اجمالي النساء في سن الانجاب.. ولا تزيد من يستخدمن الوسائل الحديثة عن ١٤٪ طبقاً لمسح الأسرة عام ٢٠٠٣م.. وهو ما يجعل اليمن -حسب الدراسة- من أكثر الدول المرشحة لاستمرار النمو السكاني بشكل كبير.

تأثيرات اقتصادية

ونتيجة لتدني فرص العمل المتاحة والمحدودة حالياً في اليمن وتزايد أعداد البطالة والفقر فإن ذلك حسب الدراسة يتطلب تبني سياسة اقتصادية سكانية واضحة نحو تخفيض معدلات النمو وخفض الخصوبة.

وفيما أكدت الدراسة أنه من المفترض أن يصل نمو المعدلات الاقتصادية في اليمن الى ما يقارب ١٠٪ إلاّ أن استمرار تأثيرات معدلات النمو السكاني تمثل تحدياً كبيراً لليمن في ظل الظروف المعاشة والموارد المالية وتناقصها وفي ظل أعباء أخرى ومنها أعباء الفئات النشطة اقتصادياً والتي تزيد عن ٤٠٠٪.

وأشارت إلى أن اليمن بحاجة ماسة الى زيادة الاستثمارات الصحية والاقتصادية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والبحث عن مصادر جديدة وتحسين الأداة ومكافحة الفساد حل مشاكل الفقر والبطالة والأمية لكي يصبح الأمل كبيراً في حل كثير من المعضلات الأخرى واللحاق بركب التطور.

ارتفاع الجرائم

وقدرت الدراسة زيادة حجم القوى العاملة الى نحو ١٣ مليون عامل اذا ظل الوضع كما هو عليه الآن.. متضاعفاً العدد ثلاث مرات مقارنة بعام ٢٠٠٤م بـ٤,٧ مليون عامل.. منبهة إلى أن عدم التفكير بذلك سيصبح عبئاً على المجتمع وتزيد نسبة الظواهر السيئة والجريمة وتزداد رقعة الإرهاب والفساد الاجتماعي والسياسي نتيجة سوء الاحوال المعيشية.

وقالت الدراسة إن الوظائف المطلوب توفيرها في تزايد مستمر سنوياً حيث توقعت أن تصل الى «٤٩٧,٩٢» وظيفة بحلول ٢٠٣٥م مقارنة بـ«١٩٢,٣٩٧» العام ٢٠٠٨م.. وقالت إنه بتبني خفض الخصوبة يمكن توفير مليوني فرصة عمل.

تحديات اقتصادية

وفيما يتعلق بتوقعاتها لقطاعات التعليم والصحة والموارد الطبيعية والطاقة الكهربائية أكدت الدراسة أن اجمالي الملتحقين في التعليم الأساسي «الحكومي والأهلي» سيصل إلى ١٤,٧ مليون طالب عام ٢٠٣٥م مقارنة بـ٣,٧ مليون عام ٢٠٠٨م كما سيزداد عدد المعلمين الى ٥١٩ ألف معلم ومعلمة للتعليم الأساسي بدلاً عن ١٤١ الف.. ويرتفع حجم الانفاق لبناء المدارس الى ما يزيد عن ١٠,٠٣ مليار دولار، والذي يعد أكبر التحدي المالي تثبيطاً للهمم بالنسبة لليمن التي تعاني من تدني معدلات الالتحاق حيث تمثل رواتب المعلمين والموجهين أكثر من ٨٠٪ من اجمالي الانفاق والتي ستبلغ نحو ١,٦٤٦ مليار دولار عام ٢٠٣٥م.

أما التعليم الثانوي هو الآخر سيواجه ضغطاً شديداً في ضوء الإمكانات المتاحة إذ سيزداد عدد الطلاب الى ٢,٩ مليون ويرتفع المعلمون الى ١٥٠ ألفاً.

أما الانفاق فسيزيد الى ١,٨٦٨ مليار دولار.

توزيع غير عادل

وفي قطاع الصحة أكد أن المرافق الصحية الحكومية لاتزال في حدها الأدنى في كثير من المحافظات على الرغم من أن هذا القطاع يستحوذ على نصف انفاق الحكومة أي نحو ١,٨ من الناتج المحلي.. وقال إنه من الصعب اطلاق حكم واضح كون التوزيع الحالي لهذه المرافق غير عادل.

بينما سيصل نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة الى «٠,٠٢٧» هكتار و«٠,٠٣١» هكتار بدلاً عن «٠,٠٧٤» عام ٢٠٠٤م.

وحذرت الدراسة من تفاقم المشكلة المائية اذا لم تبذل جهود لمواجهتها وتحسين مصادرها حيث يصل نصيب الفرد الى ١٢٠ متر مكعب سنوياً وسينخفض الى ٤٤ متر مكعب عام ٢٠٣٥ وتزداد في حين أخذ بالبدائل المتوسطة والمنخفضة بـ٦١,٨ متر مكعب و٦٦,٤متر مكعب على التوالي.

أما الطاقة الكهربائية فبينت الدراسة أن التحديات لاتزال في هذا المجال كبيرة والتغطية متدنية للشبكة العامة التي لاتزال في حدود ٤٢٪ من اجمالي السكان اضافة الى مشكلات تقادم وتهالك محطات التوليد وشبكات التوزيع الأمر الذي أدى الى فقدان ٣٠٪ من الطاقة متجاوزاً النسبة المتعارف عليها دولياً.

مؤكداً أن ذلك يتطلب مزيداً من الجهد لسد الفجوة وتوفير الطاقة اللازمة لمواجهة تزايد الطلب وتغطية احتياجات الإنسان المتزايدة حيث سيرتفع الطلب الى ١٥٣٩ جيجا وات بحلول ٢٠٣٥م.□

الوسطية والاعتدال

علي عبدالله النمري

■ موضوع الوسطية والاعتدال جدير بالعناية والاهتمام كونهما يمثلان الوجه المشرق في مواجهة التطرف والغلو نظراً لخطرهما والذي وقع فيه الكثير من الناس فشقوا عصا الطاعة ووقعوا في معصية عظيمة وعواقب وخيمة على الإسلام والمسلمين والمجتمعات، فالواجب على المسلمين أينما كانوا أن يجتمعوا على الحق ويلزموه ويتعاونوا على تحقيق الجماعة وقبلها طاعة الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وأن يحذروا من أسباب الفرقة والاختلاف والخروج عن ولاة الأمر، وعليهم التوسط والسير على نهج الله وعلى حكم كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وقد وقع في الزمن الأول في عهد الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم أن خرج قوم على علي والصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وحملوا النصوص على غير محملها وأولوها على غير تاويلها حتى حملوا السلاح على أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى المسلمين جميعاً، وزعموا انهم مصيبون وأن غيرهم مخطئ وهم الخوارج وهذا من جهلهم وضلالهم وبدعهم وممن قال فيهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم» متفق عليه، حيث أصيبوا بالجهل والغلو حتى خرجوا من الإسلام ومرقوا منه بسبب غلوهم وجهلهم وضلالهم وفرقوا المسلمين وقاتلوهم جهلاً وضلالاً فلو أن الخوارج وأشباههم ردوا ما اختلفوا فيه إلى الله والرسول صلى الله عليه وسلم ما وقعوا فيما وقعوا فيه من التكفير والتضليل والفرقة والاختلاف، ولكن حكموا آراءهم الفاسدة وعقولهم الكاسدة وزعموا أنهم على علم فوقعوا فيما وقعوا فيه من الفساد وقتل النفس بغير حق وهكذا من بعدهم ممن خرج على ولاة الأمور، فالواجب على المسلمين أينما كانوا حكاماً ومحكومين وعلماء وعامة أن يسيروا على مقتضى كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام فيتمسكوا بتوحيد الله وإخلاص العبادة له جل وعلا وامتثال أوامره وترك نواهيه والوقوف عند حدوده..

ومما يبينه أهل العلم أن أولي الأمر هم العلماء والأمراء والحكام فالواجب الرجوع إليهم امتثالاً لقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم» النساء.

وهم الذين نصبهم الله في الحكم بين الناس لتنفيذ أوامر الله واجتناب نواهيه والحكم بين الناس بالحق وردع الظالم ونصرة المظلوم والقضاء على أسباب الفساد.

وانطلاقاً من كل ما تقدم ندعو إلى تضافر الجهود الرسمية والشعبية للتعريف بخطورة الغلو والتطرف على الإسلام والمسلمين، واستلهام الدروس والعبر من الماضي والمحطات التاريخية التي مر بها المسلمون وأهمية الوسطية والاعتدال والاستقامة التي يجب أن يتسلح بها المسلمون لمواجهة الأفكار الفاسدة والآراء المنحرفة بكل أشكالها وصورها المختلفة، وتحصين المجتمع منها من خلال تكثيف الندوات والمحاضرات العامة والخاصة وخطب الجمعة والحملات الإعلامية والتوعوية والنشرات والملصقات المختلفة والأهم من كل ذلك أن تحمل المناهج الدراسية ذلك من الصف الأول أساسي وحتى الصف التاسع كونها أهم مرحلة في حياة أبناء المجتمع.□

الحوشبي: قريباً توزيع معدات زراعية للمزارعين

كتب / عماد زيد

■ أكد وزير الزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي أن الوزارة وبحسب توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ستوزع خلال العام المقبل اعداداً كبيرة من الجرارات والمعدات الزراعية بما من شأنه الدفع بالقطاع الزراعي إلى الأمام.

وأشار الوزير في ورشة عمل حول كيفية مواجهة الأضرار الناجمة عن التوسع في زراعة القات في الوديان الزراعية باليمن والتي نظمتها الوزارة وجامعة إب بالتعاون مع مشروع الأمن الغذائي المستديم (GTZ) إلى أهمية تشجيع المزارعين على استبدال شجرة القات بالأشجار الأخرى المفيدة من خلال توزيع البذور المحسنة.

من جانبه أكد القاضي أحمد عبدالله الحجري محافظ إب أن قيادة السلطة المحلية قامت بالنزول الميداني إلى مختلف مديريات المحافظة بهدف الحد من التوسع في زراعة القات مع توفير البدائل المجانية للمواطنين الراغبين في اقتلاع شجرة القات وتوعيتهم بالمخاطر الصحية التي تلحقها بالناس إضافة إلى الاضرار الاقتصادية والاجتماعية.□

إلى معالي وزير الأوقاف

لماذا التلاعب بالدرجات الوظيفية في وزارتكم؟

جملة من التساؤلات المثيرة للاستغراب عن ماهية المعايير التي تتبعها وزارة الأوقاف لتحديد من يستحق الوظيفة العامة .. فهل هي بحسب التخصص فقط.. أو التخصص وأقدمية التخرج أم التخصص والتقديرات.. أم أن المحسوبية ومافيا الفساد هي التي تستحوذ على نصيب الأسد من حصة الوزارة من الوظائف العامة؟.. وهذا المعيار هو المرجح، خصوصاً وأن هناك من أوشكت ملفاتهم أن تتلفها الأرضة، ولديهم توجيهات من معالي الوزير وتقديراتهم عالية ومع ذلك يتم حرمانهم من الوظيفة العامة باطلاً.

فإذا كان المعيار المعتمد هو التخصص الذي يتوافق مع طبيعة عمل الوزارة الارشادي.. فيا ترى لماذا ينزل من ضمن درجاتها ليسانس لغة فرنسية؟

وإذا كان المعيار التخصص وأقدمية التخرج والتقدير فلماذا منحت الوزارة الوظيفة لأشخاص بتقديرات متدنية وحديثي التخرج؟

لا أحد يمانع بأن يحظى الأجدر والأكفأ بالوظيفة العامة حتى ولو كان حديث التخرج.

لكن من خلال الاطلاع على الوظائف المنزلة باسم ديوان وزارة الأوقاف لهذا العام يتضح أن معيار المحسوبية وتلاعب مافيا الفساد هو الذي طبّق، وتم حرمان المستحقين ..

معالي الوزير: هل أنتم راضون بهذا، خاصة وأن وزارتكم هي الموجهة والمرشدة لكل الوزارات ولأبناء الشعب؟

الحاشدي رئيساً لقسم العلاقات العامة

صدر قرار الأمين العام المساعد للشؤون التنظيمية الأخ صادق أمين أبو راس قضى في مادته الأولى بتعيين الأخ أديب عبده قائد الحاشدي رئيساً لقسم العلاقات العامة بمكتب الأمين العام المساعد.

كما قضت المادة الثانية بالعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه.

سجناء بمركزي الأمانة يشكون من تعرضهم لانتهاكات

■ شكا عدد من أهالي السجناء المحتجزين في السجن المركزي بالعاصمة صنعاء، ما وصفوه بتعرض أقاربهم لانتهاكات والتعسف والمعاملة المهينة وعدم مراعاة أدنى مبادئ التعامل الإنساني والقانوني، وذلك من قبل بعض القائمين على السجن.

وأكد الأهالي في شكواهم الموجهة إلى رئيس وأعضاء هيئة رئاسة مجلس النواب - حصلت "الميثاق" على نسخة منها - أن ما يتعرض له أقاربهم داخل السجن يعد مخالفة صريحة للقانون والدستور.

وأشار الأهالي الذين ينتمون إلى مديرية "عتمة" - محافظة ذمار- في شكواهم إلى الانتهاكات التي يتعرض لها السجناء والمتمثلة في "الاستفزاز والتهديد من قبل بعض أفراد شرطة السجن ومنع زيارة السجناء دون أي مسوغ قانوني - القيام بعزلهم في أماكن انفرادية وممارسة الضغوطات النفسية عليهم مثل حرمانهم من الطعام والشراب حيث لا يُمنح الواحد منهم سوى نصف وجبة في اليوم ومصادره الفراش الذي ينامون عليه وغيرها".

وأفاد أهالي السجناء وهم "عبدالصمد ناجي الصمدي - ناجي حفظ الله الجابري - وصدام علي مصلح الجابري - وفاضل مسعد مصلح الجابري - وعادل مقبل مصلح الصمدي" - عن تعرض السجين (عبدالملك مقبل مصلح الصمدي) لاعتداء من قبل أحد حراس السجن في أحد أيام شهر رمضان الماضي وهو صائم حيث فوجئ بأحد الجنود يدخل عليه ويباشر باختلاق مشكلة معه ليقوم بعدها بتقييد السجين إلى خلف ظهره واقتياده إلى مكتب مدير السجن، فيما كان أحد الجنود يركله من الخلف بطريقة وحشية ليسقط على إثرها أرضاً مقيداً وفاقداً للوعي والدماء تنزف من وجهه بغزارة، وتم إسعافه إلى عيادة السجن التي ظل يتلقى العلاج فيها قرابة أسبوع.

وطالب الأهالي في شكواهم التي وصفوها بـ"صرخة استغاثة" نائب رئيس وأعضاء المجلس بتكليف لجنة للنزول إلى السجن وتلمس حقيقة ما يجري فيه من انتهاكات واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المتورطين، ووضع حد لما يعانونه من انتهاكات مخالفة للشرع والقانون.□